الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخمسون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تطوير الإحصاءات الإقليمية

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن تطوير الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن تطوير الإحصاءات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

* E/CN.3/2019/1.

18-21588 (A) 160119 180119

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســـيا والمحيط الهادئ عن تطوير الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ

موجز

في عام ٢٠١٦، اتفقت البلدان في جميع أنحاء منطقة آســيا والمحيط الهادئ على أن تجعل تنمية القدرات الإحصائية الوطنية رؤية مشتركة للجميع وأن تتخذ إجراءات جماعية في خمسة من مجالات العمل لضمان اتباع نهج منسَّق في ذلك المسعى. وفي ٢٠١٨، وتأييداً لهذه الرؤية المشتركة وهذا العمل الجماعي، أقرت البلدان في جميع أنحاء المنطقة إعلانا ينص على التزام كل منها بدعم النظم الإحصـــائية الوطنية بالوسائل السياسية والمؤسسية والمالية.

ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن المســائل الوطنية والإقليمية والعالمية التي تشــكِّل تنمية القدرات الإحصــائية الوطنية في آســيا والمحيط الهادئ، لا ســيما وأن عام ٢٠٢٠، المســتهدف أن يتحقق بحلوله ٢١ هدفا من الأهداف العالمية الْمُعتمدة في إطار خطة التنمية المســـتدامة لعام ٢٠٣٠ البالغ عددها ١٦٩ هدفا، يقترب بسرعة. وفي هذا التقرير، توجز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التحديات السائدة التي تعترض البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بتعزيز النظم الإحصائية الوطنية ودعم الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية، ويلقي الضــوء على مجالات العمل الخمســة التي تتناول تلك التحديات وهي: إشــراك المســتخدمين وتوظيف الاســتثمار في مجال الإحصــاءات؛ وضــمان جودة الإحصاءات وبالتالي بناء الثقة فيها؛ واستخدام إحصاءات متكاملة لأغراض التحليل الشامل؛ وعصرنة طرق أداء العمل الإحصائي؛ وتنمية مجموعة المهارات المطلوبة.

وتتناول اللجنة في التقرير مســائل تنمية المهارات عن طريق الشــراكات التدريبية، وجهود التوعية المشــتركة المبذولة لتدعيم النظم الإحصــائية، وإقامة الشــراكات بين القطاعين العام والخاص، والابتكار، من بين وسائل أخرى. ويتطرق التقرير أيضا إلى آليات التنسيق الإقليمي التي يجري تعزيزها لتنسيق الجهود المبذولة في مجال تنمية القدرات الإحصائية الوطنية.

ويُختتم التقرير بتوصـــيات بزيادة الالتزام الدولي، وتقديم الدعم والتنســـيق للتنمية الإحصـــائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

أولا – مقدمة

١ – قُدم التقرير السابق للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ (E/CN.3/2014/15)، الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إلى اللجنة الإحصائية لتنظر فيه في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٤. وقدّم التقرير استعراضا عاما للتحديات التي تعترض البلدان في المنطقة فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وافترضت اللجنة فيه أن تلبية المتطلبات الآخذة في التبلور الملقاة على النظم الإحصائية الوطنية يقتضي أن تكون الإحصاءات هدفاً قائما بذاته من أهداف التنمية وأن تُدرج ضمن أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ – وقد أفضت مداولات اللجنة الإحصائية إلى تحديد البلدان في جميع أنحاء المنطقة اهتمامها بأهمية تعزيز النظم الإحصائية الوطنية باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من التنمية الوطنية. ومواكبةً للأفكار التي أوردتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تقريرها السابق والمداولات التي أجرتها اللجنة الإحصائية في وقت لاحق، اعتمدت الأوساط الإحصائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في عام ٢٠١٦، رؤية وإطار عمل جماعيَين للنهوض بالإحصاءات الرسمية لغرض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر E/ESCAP/CST(5)/1/Rev.1). وقد تعزّز ذلك الالتزام في عام ٢٠١٨ باعتماد الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب (ESCAP/CST/2018/7) أثناء جزء رفيع المستوى من الدورة السادسة للجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حضره مقررّو السياسات. والإعلان متاح بأربع لغات على الموقع الشبكي للجنة الإحصائية، كوثيقة معلومات أساسية.

٣ – ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ هي موطن ٥٨ عضوا من أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأعضاء المنتسبين إليها[(١)]، من تركيا غرباً إلى جزر المحيط الهادئ شرقاً والاتحاد الروسي شمالاً ونيوزيلندا جنوباً. والمنطقة هي أيضا موطن ٦ من أكبر ١٠ بلدان من حيث السكان و ٣ من أصغر ١٠ بلدان. ويتولى كبار الإحصائيين الإشراف على النظم الإحصائية ذات الإدارة المركزية واللامركزية، والنظم الإحصائية التي تعمل بقوانين إحصائية أو لا تعمل بها، بحجم قوام من الموظفين يتراوح بين ٣ موظفين كحد أدنى و ١٤ ٠٠٠ موظفاً كحد أقصى[(٢)].

٤ – وحتى عام ٢٠١٨، قدمت النظم الإحصائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٢٤ استعراضا وطنيا طوعيا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة مساهمةً في ما تبذله البلدان من جهود لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويُتوقع أن تسهم ثلاثة نظم إحصائية وطنية في الاستعراض الوطني الطوعية الثاني لبلدانها في عام ٢٠١٩، وهي نظم كثيراً ما تستعين بمصادر بيانات يكون تواترها الدوري كل عشر سنوات، مثل تعدادات السكان والمساكن، وهو ما يطرح تحديات جديدة ترتبط برصد التقدم المحرز، وذلك نظرا لعدم توافر أحدث ما استجد من البيانات.

(١) تضم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عضويتها ٥٣ من الدول و ٩ أعضاء منتسبين. وأربع دول أعضاء لا تقع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

(٢) حجم قوام الموظفين مستمد من الاستنتاجات المنبثقة عن عملية فحص للقدرات أُجريت في عام ٢٠١٣ لقياس حالة الإحصاءات الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٥ - أما التقرير الحالي فيتناول الأنشطة التي يجري تنفيذها في آسيا والمحيط الهادئ لدعم تعزيز النظم الإحصائية الوطنية، تمشيا مع الرؤية وإطار العمل الجماعيَين وخريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ (E/ESCAP/73/31، المرفق الثاني) وخطة عام ٢٠٣٠ ذاتها. ويستعرض التقرير التحديات التي تعترض النظم الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ وبعض المبادرات الرئيسية المتخذة للمساعدة في تعزيز هذه النظم.

٦ - وقد اتفقت البلدان على عدد من الأهداف العالمية والإقليمية التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠، مثل تحسين قدرات النظم الإحصائية الوطنية على إنتاج ونشر الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، تمشياً مع المعايير الدولية (البرنامج الإقليمي لتحسين الإحصاءات الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ)، وإجراء استعراض منتصف المدة لعقد التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٥-٢٠٢٤ (إطار العمل الإقليمي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ)، وما مجموعه ٢١ غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة[٣]. ومع اقتراب حلول عام ٢٠٢٠ بوتيرة سريعة، يتعين أن تعجِّل البلدان بجهودها الجماعية وتعزيز الجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ولذلك، يتناول التقرير التحديات السائدة التي يطرحها ضمان التنسيق على جميع المستويات.

٧ - وفي ختام التقرير، تقترح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الإجراءات التي يتعين أن تتخذها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة من أجل زيادة الالتزام والدعم الدوليين لتحقيق التنمية الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ، سواء على الصعيد العالمي، في سياق خطة عام ٢٠٣٠، أو على الصعيد الإقليمي، في سياق خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ثانيا - الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية

الخطط الوطنية

٨ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، انضم إلى أعضاء الأوساط الإحصائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ مقرّو للسياسات رفيعو المستوى في الدورة السادسة للجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فاعتمدوا الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، أبدى فيه الأعضاء من الدول والمنتسبين ما يلي:

(أ) الالتزام بإدماج تطوير الإحصاءات في سياسات وخطط التنمية الوطنية؛

(ب) الالتزام بتعزيز وتطوير إطار رصد وطني، حسب الاقتضاء، وبإدماج الإطار في عمليات التخطيط والميزنة؛

(٣) ومن أصل ١٦٩ غاية من الغايات العالمية، حُدد عام ٢٠٣٠ عاما مستهدفا لتحقيق ٥٩ غاية وعام ٢٠٢٠ مستهدفا لتحقيق ٢١ غاية، وعامَين مختلفيَن مستهدفين لتحقيق ٣ غايات (٢٠١٧ و ٢٠٢٥)، فيما لم تُحدد أي مواعيد نهائية لتحقيق الغايات المتبقية وعددها ٨٦ غاية.

(ج) الالتزام بإنشاء هيئة استشارية رفيعة المستوى، حسب الاقتضاء، لدعم النظام الإحصائي الوطني؛

(د) الالتزام بتحديد أدوار النظام الإحصائي الوطني ومسؤولياته؛

(هـ) العزم على تحقيق التمكين لرؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية لتولِّي دورهم القيادي في تطوير وتنسيق النظم الإحصائية الوطنية المتكاملة لكل منهم؛

(و) السعي إلى تعزيز الأحكام التشريعية والآليات المؤسسية اللازمة؛

(ز) العزم على تحسين الاتصالات المتعلقة بالإحصاءات وتعزيز الإلمام بالإحصاء وثقافته؛

(ح) الالتزام بالدعوة إلى توسيع نطاق استخدام الإحصاءات الرسمية لصنع السياسات القائم على الأدلة وشفافية الحوكمة؛

(ط) الالتزام بمراجعة السياسات والاستراتيجيات الوطنية، حسب الاقتضاء.

٩ - وفي الإعلان المذكور، سلَّمت الدول الأعضاء ومعها الأعضاء المنتسبون بأن عددا كبيرا من النظم الإحصائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما زالت تواجه الصعوبات في إنتاج وتعميم النطاقات الأساسية للإحصاءات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وأكدت هذا الواقع شعبةُ الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تقريرها المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة *لعام ٢٠١٧ لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ*[٤] الذي أفادت فيه أن المؤشرات المتسقة إقليمياً لم تكن متوافرة إلا بنسبة ٢٥ في المائة من المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

١٠ - وتقدم الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١) تقاريرها عن حالة الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات في البلدان في جميع أنحاء العالم. وتصنف الشراكة هذه الاستراتيجيات بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة الاستراتيجيات الحالية ومجموعة الاستراتيجيات المقبلة. وعموماً، فإن بلدان المنطقة تعمل بهذه الاستراتيجيات الوطنية وإن كانت في مراحل مختلفة من التنفيذ. فمن الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المشمولة بتقرير شراكة الإحصاء ٢١ لعام ٢٠١٧ البالغ عددها ٣٧ دولة[٥]، لدى ٤١ في المائة استراتيجيات وطنية بلغت مرحلة التنفيذ، ولدى ١٤ في المائة استراتيجيات وطنية مكتملة ولكنها لم تُعتمد بعد، ولدى ٢٢ في المائة استراتيجيات وطنية منتهية الصلاحية بينما لا توجد في ٢٤ في المائة أي استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات. ومن الدول الأعضاء في اللجنة التي ليست لديها أي استراتيجيات وطنية، لم تضع ٤٤ في المائة أي خطط لصياغة استراتيجية من هذا القبيل.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.II.F.12.

(٥) الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، ”تقرير الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات لعام ٢٠١٧“، شباط/فبراير ٢٠١٧.

١١ - وفي موضوع البيانات المفتوحة، يُذكر أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ متساوية نسبياً مع المتوسط العالمي من حيث الشمول والانفتاح، وفقاً لما ورد في تقرير جرد البيانات المفتوحة لعام ٢٠١٧[٦]. غير أن ثمة تفاوتا شديدا بين عناصر الشمول والانفتاح للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين[٧] التي كانت البيانات متاحة بشأنها وعددها ٤٥ عضوا فيما كانت حالة شمول وانفتاح الإحصاءات الرسمية، بالنسبة لبعض الأعضاء، متأخرة كثيرا عن المعدَّلين الإقليمي والعالمي. وبلغ المتوسط العالمي والإقليمي ٣٦,٤ درجة و ٣٦,٩ درجة، تباعاً، فيما بلغت قيمة الحد الأدنى ١١,٥ درجة والحد الأقصى ٦٠ درجة على الصعيد القطري (الشكل الأول). وبلغ مستوى الانفتاح على الصعيدين العالمي والإقليمي ٤٥,٩ درجة و ٤٥,٢ درجة، تباعاً، غير أن التفاوت بينهما كان أشد، حيث بلغت قيمة الحد الأدنى ١٧,٥ درجة والحد الأقصى ٨٧,٥ درجة على الصعيد القطري (الشكل الثاني).

الشكل الأول

درجة الشمول من جرد البيانات المفتوحة بشأن ٤٥ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مقارنةً بالمتوسط الإقليمي

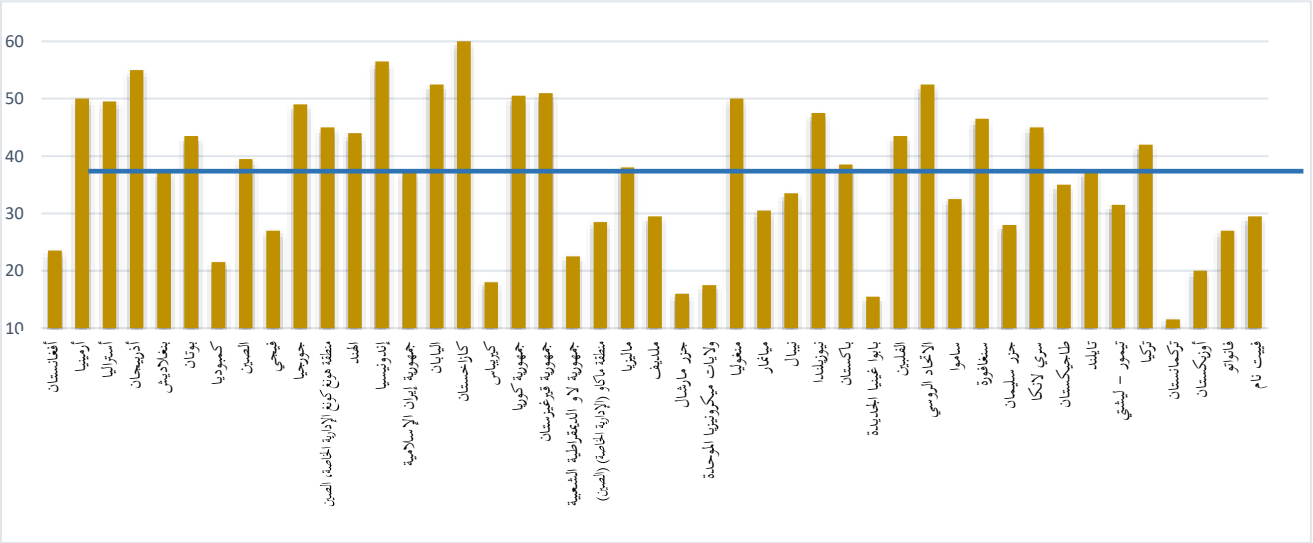

(٦) تستند درجات الشمول إلى مدى توافر المؤشرات الرئيسية وتوافر التصنيف المناسب مع مرور الوقت وللتقسيمات الفرعية الجغرافية. أما الدرجات المتعلقة بالانفتاح فتستند إلى مدى إمكانية تنزيل البيانات بأشكال مقروءة آليا وليست ذات صبغة حصرية، سواء كانت مصحوبة ببيانات وصفية أم لا؛ ومدى إتاحة خيارات التنزيل الكلي؛ والواجهات التي يختارها المستعمل أو واجهات برمجة التطبيقات؛ وما إذا كانت لهذه البيانات شروطُ استخدام مفتوحة.

(٧) لم تكن البيانات متاحة عن الأعضاء الثلاثة عشر التاليين من الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين: ساموا الأمريكية، وبروني دار السلام، وكمنولث جزر ماريانا الشمالية، وجزر كوك، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبولينيزيا الفرنسية، وغوام ناورو، وكاليدونيا الجديدة، ونيوي، وبالاو، وتونغا، وتوفالو.

الشكل الثاني

حالة الانفتاح من جرد البيانات المفتوحة بشأن ٤٥ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مقارنةً بالمتوسط الإقليمي

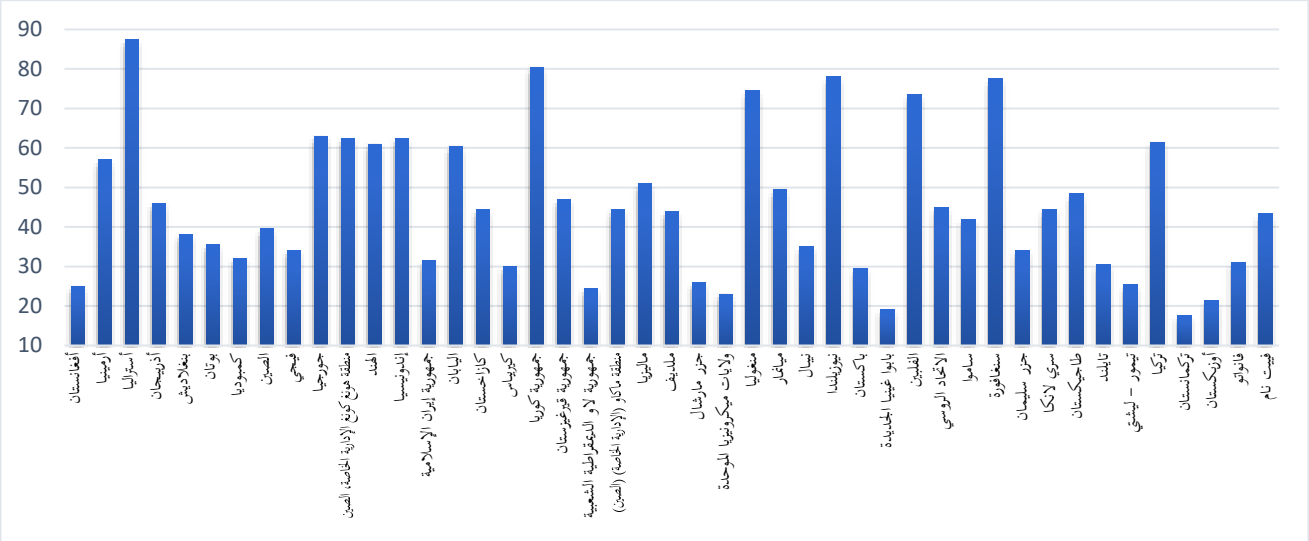

١٢ - وفي عام ٢٠١٧، أُجريت عملية فحص للإحصاءات في إطار البرنامج الإقليمي لتحسين الإحصاءات الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ الذي وضعته اللجنة، وذلك لتقييم حالة إنتاج ونشر الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة. وشارك في عملية الفحص ما مجموعه ٥٠ بلدا. ورد المجيبون على أسئلة عن الهياكل الأساسية الإحصائية والجوانب المؤسسية للنظام الإحصائي الوطني مثل القانون الإحصائي؛ والمعايير والتصنيفات؛ والهيكل التنظيمي؛ وضمان الجودة؛ والسجلات الإحصائية والتعدادات والاستقصاءات؛ والموارد البشرية؛ والتدريب الإحصائي[٨].

١٣ - وأفادت جميع الجهات المجيبة على الاستبيان وعددها ٥٠ مجيبا، باستثناء جهة واحدة، بأن لديها قوانين إحصائية معمول بها في عام ٢٠١٧. وتنص جميع القوانين الإحصائية التسعة والأربعين على أحكام بشأن حماية سرية معلومات المجيبين، فيما تضمنت ٤٧ قانونا أحكاما بشأن الشفافية وتضمنت ٤٦ قانونا أحكاما ترمي إلى حماية الاستقلالية المهنية للوكالات الإحصائية الرسمية. ومن القوانين الإحصائية التسعة والأربعين، أُفيد بأن ٣٦ قانونا تنص على أحكام تُجيز للوكالات المشمولة بالنظام الإحصائي الوطني استقاء بيانات إدارية لأغراض إحصائية. وذكر خمسة وعشرون مجيبا أن حكومات بلدانهم تعتزم تغيير القانون الإحصائي. وأكثر ما سيق في الاستبيان من دواعي التغيير المزمع إجراؤه هو أن قانون الإحصاءات الحالي لا يتيح إمكانية الحصول على البيانات الإدارية (انظر ESCAP/CST/2018/INF/4).

الخطة الإقليمية

١٤ - وضعت البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خريطة طريق إقليمية لتيسير التعاون على الصعيد الإقليمي تنفيذاً لخطة عام ٢٠٣٠ واتفقت عليها، وذلك بدعم من أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

(٨) انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شعبة الإحصاءات، "Report on the capacity screening of economic statistics in Asia and the Pacific 2017", October 2018، متاح في الرابط الشبكي: http://communities.unescap.org/system/files/capacity_screening_2017_-_final_rev.pdf.

لآسيا والمحيط الهادئ وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد اتفقت البلدان على خريطة الطريق خلال الدورة الرابعة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، الذي عُقد عام ٢٠١٧، وأقرتها اللجنة لاحقاً في قرارها ٩/٧٣.

١٥ - وحدد أعضاء اللجنة في خريطة الطريق المجالات ذات الأولوية للتعاون الإقليمي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتبيِّن مجالات الأولوية هذه أهم التحديات التي ما زالت ماثلة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتشمل ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب؛ والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود؛ وتغير المناخ؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والقدرة على الاتصال الإلكتروني؛ والطاقة. وتتضمن خريطة الطريق أيضا المجالات ذات الأولوية للتعاون في إطار وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتشمل البيانات والإحصاءات، والتكنولوجيا، والتمويل، واتساق السياسات، والشراكات.

١٦ - وفيما يتعلق بموضوع البيانات والإحصاءات، سيكون من المستحيل، وفقا لما جاء في خريطة الطريق، استعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومن ثم تحسين الأداء بدون أرقام ومؤشرات موثوق بها. وبما أن ٨٨ مؤشرا من مؤشرات الأهداف العالمية للتنمية المستدامة البالغ عددها ٢٣٢ مؤشرا كانت تنقصها التوجيهات أو المعايير المنهجية عند اعتماد خريطة الطريق في أيار/مايو ٢٠١٧، فقد تضمنت الخريطة دعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء.

١٧ - وتستعرض خريطة الطريق فرص التعاون الإقليمي الخمس التالية:

(أ) تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الاستجابة لمتطلبات المستخدمين الناشئة عن خطة عام ٢٠٣٠، والقدرة على تشجيع الاستثمارات في النظم الإحصائية الوطنية المناسبة لتلبية الاحتياجات الإحصائية ولدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حسب الاقتضاء؛

(ب) صياغة وتنفيذ استراتيجيات مستمرة وشاملة على نطاق المنظومة لتطوير الإحصاءات، بما في ذلك الإحصاءات اللازمة لخطة عام ٢٠٣٠؛

(ج) توفير وتعزيز الدعم لبناء القدرات للنظم الإحصائية الوطنية لزيادة توفر بيانات عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة، بطرق منها وضع أطر قياس متكاملة لإحصاءات أهداف التنمية المستدامة التي تدمج البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك البيانات الضخمة، بطريقة متجانسة ومتسقة لدعم التحليل الشامل لقضايا التنمية المستدامة؛

(د) تنظيم عمليات أداء الأعمال للنظام الإحصائي الوطني وعصرنة الأدوات لتعزيز النوعية والكفاءة والفعالية في إدارة وتبادل المعلومات الإحصائية؛

(هـ) تمتين مهارات الموظفين والإداريين القائمين على النظم الإحصائية الوطنية، بما في ذلك مهارات منتجي البيانات المعنيين، بغية تعزيز قدرات الموارد البشرية في مجال إعداد المنتجات والخدمات الإحصائية اللازمة لرصد الخطط الإنمائية الوطنية وخطة عام ٢٠٣٠.

١٨ - وتستند خريطة الطريق إلى الرؤية وإطار العمل الجماعيَين اللذين اعتمدتهما لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٦ وأقرّتهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٧. ففي الرؤية وإطار العمل الجماعيَين، تسلِّم الأوساط الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ بضرورة إحداث تحول في فهمها للأعمال الأساسية التي ترتكز عليها

الإحصاءات الرسمية من إنتاج السلاسل والجداول الزمنية إلى تقديم منتجات وخدمات إحصائية تكون مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المستخدمين مباشرةً.

١٩ - وفي الرؤية الجماعية تبلغ الأوساط الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ عن طموحها المشترك وصولاً إلى عام ٢٠٣٠. ويجسّد إطار العمل تلك الرؤية في ما يُتخذ من إجراءات جماعية في المجالات ذات الأولوية التي تشمل التوعية، والاستثمار، وإشراك المستخدمين، والتمكين من إنتاج واستخدام الإحصاءات المتكاملة بالعمل المنهجي، وعصرنة أساليب العمل، وتعزيز المهارات.

٢٠ - وفي الرؤية الجماعية، قامت الأوساط الإحصائية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، المؤلفة من قيادات النظم الإحصائية الوطنية والشركاء في التنمية العاملين في المنطقة، بالإفصاح عن رؤيتها ومفادها أن النظم الإحصائية الوطنية ستكتسب، بحلول عام ٢٠٣٠، القدرة والتمكين اللازمين لقيادة عملية إعداد وإنجاز منتجات وخدمات مبتكرة وموثوقة وحسنة التوقيت لتلبية المتطلبات الإحصائية العاجلة والمتغيرة في خطة عام ٢٠٣٠. وذكرت تلك الأوساط أيضا أن النظام الإحصائي الوطني الذي يحدث فيه التحوّل هو النظام الذي يستوفي ما يلي:

(أ) أن تفوق قاعدة مهارات موظفي المؤسسات الإحصائية التخصصات التقليدية؛

(ب) أن تصبح المنظمات الإحصائية، بعصرنة طرائق أداء العمل الإحصائي، ناقلةً للمعلومات في عصر البيانات الضخمة؛

(ج) أن تدعم الهياكل القانونية والمؤسسية بشدة تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية[٩] في توجيه الإدارة والتنمية الإحصائيتين في ظل البيئة المتغيرة للطلبات المتزايدة، ومصادر البيانات الجديدة وأوجه استخدام الإحصاءات المتسم بالتعقيد؛

(د) أن يُعاد تنقيح العلاقات مع مستخدمي المنتجات والخدمات الإحصائية بالتعاون مع العملاء باعتبار ذلك محور تركيزهم.

٢١ - وفيما يتعلق بإطار العمل، اتفقت الأوساط الإحصائية على أن تركز جهودها التعاونية على مجالات العمل التالية:

(أ) مجال العمل ألف: إشراك المستخدمين وتوظيف الاستثمار في مجال الإحصاءات

(ب) مجال العمل باء: ضمان جودة الإحصاءات وبناء الثقة فيها

(ج) مجال العمل جيم: استخدام الإحصاءات المتكاملة لأغراض التحليل الشامل

(د) مجال العمل دال: عصرنة طرق أداء العمل الإحصائي

(هـ) مجال العمل هاء: تنمية مجموعة المهارات المطلوبة

(٩) اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية بقراره ٢١/٢٠١٣ وأيدتها الجمعية العامة لاحقا بقرارها ٢٦١/٦٨.

الخطة العالمية

٢٢ - التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في خطة عام ٢٠٣٠، بالمشاركة في متابعة تنفيذ الخطة واستعراضه بانتظام في الفترة بين عامَي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. وسيُبذل الدعم للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، من أجل تعزيز قدرة مكاتبها الإحصائية الوطنية ونُظُم بياناتها على توفير بيانات رفيعة الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنفة. وسيجري تشجيع تكثيف التعاون المناسب بين القطاعين العام والخاص على نحو شفاف وخاضع للمساءلة بغية استغلال ما يتيحه هذا الضرب من التعاون من بيانات واسعة ومتنوعة، بما يشمل معلومات عن رصد الأرض ومعلومات جغرافية مكانية، مع ضمان السيطرة الوطنية على زمام الأمور في سياق دعم تحقيق التقدم ورصده[١٠].

٢٣ - وتوفر خريطة الطريق الإقليمية والرؤية وإطار العمل الجماعيَين الصادرة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم المباشر لتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية ونُظم بياناتها على توفير بيانات ذات جودة رفيعة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنَّفة حسب الخصائص ذات الصلة.

٢٤ - غير أن بالإمكان بذل مزيد من الجهود لتشجيع تكثيف التعاون المناسب بين القطاعين العام والخاص على نحو شفاف وخاضع للمساءلة بغية استغلال ما تتيحه البيانات الواسعة والمتنوعة من إسهامات، بما يشمل معلومات عن رصد الأرض ومعلومات جغرافية مكانية، مع ضمان السيطرة الوطنية على زمام الأمور في سياق دعم تحقيق التقدم ورصده. وترد في الفرع ”ثالثا“ أدناه مناقشة للخطط المتعلقة بتحقيق هذا الهدف.

٢٥ - ويحظى هدف الحد من مخاطر الأثر الناجم عن سمات الكوارث بمكانة بارزة في خطة عام ٢٠٣٠، وترد الغايات والمؤشرات ذات الصلة بذلك في الهدف ١، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والهدف ١١، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، والهدف ١٣، اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، من الخطة. وتنسجم المؤشرات العالمية المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث انسجاما تاما مع المؤشرات المتفق عليها لرصد أهداف إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٥.

٢٦ - وتسهم الإصلاحات التي تشهدها الأمم المتحدة في الوقت الراهن في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتلبِّي الطموحات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢).

٢٧ - ويمثل توفير الدعم اللازم لتطوير البيانات والإحصاءات لغرض متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ أولوية من الأولويات الرئيسية في بلدان عديدة. فقد حُدِّد هذا الميدان باعتباره أولوية من أولويات التنمية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لبلدان محددة.

٢٨ - وتستجيب اللجنة لذلك بمواءمة ما تقوم به من أنشطة على الصعيد القطري لتلبية هذه الحاجة، وذلك بطرق منها تقديم الدعم المباشر إلى المكاتب الإحصائية الوطنية، إضافةً إلى دعم منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقتها القطرية وعن طريقهم. ولتحقيق هذا الهدف، أُنشئت وظيفة لمستشار

(١٠) قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرتان ٧٢ و ٧٦.

إقليمي معني بالإحصاءات الرسمية لأغراض خطة عام ٢٠٣٠ ليكون منسّقاً لمهام الدعم المقدم في مجالَي البيانات والإحصاءات على صعيد البلد الواحد.

ثالثا – آفاق المستقبل، ٢٠١٩–٢٠٢٤

مجال العمل ألف: إشراك المستخدمين وتوظيف الاستثمار في مجال الإحصاءات

٢٩ – تشكّل التوعية وإشراك المستخدمين وتوظيف الاستثمار في مجال الإحصاءات عناصر حيوية لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية.

٣٠ – وفي أعقاب تجربة أداة ”كل السياسات مترابطة“ بنجاح في الفلبين وفي ساموا، اعتمدتها لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ باعتبارها أداةً عامة لتعزيز التفاعل بين المستخدمين والمنتجين لكي يتسنى إقامة الطلب الفعال على المعلومات على الصعيد الوطني في سياق خطة عام ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن تستثمر الخطط المقبلة في تبسيط هذه الأداة باستحداث تطبيق خاص بها وأن يتواصل تطبيقها في مجالات أخرى، لا في السياسات الاجتماعية والجنسانية فقط. ومن المجالات الممكن أن يجري النظر فيها في هذا الصدد السياسات الجغرافية المكانية. وجميع أعضاء اللجنة الإحصائية مدعوون إلى استكشاف إمكانية استخدام هذه الأداة لإشراك المستخدمين وتوظيف الاستثمار في مجال الإحصاءات.

٣١ – وتمثل الإحصاءات المتعلقة بالكوارث مجالا من المجالات التي تنفرد فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بموقع الريادة والمساهمة بنشاط في المعايير الإحصائية العالمية. فإطار الإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ وضعه مستخدمو ومنتجو الإحصاءات على سبيل التعاون، فأصبح نموذجا لتنفيذ مبدأ إشراك المستخدمين الوارد في الرؤية وإطار العمل الجماعيَين. ويشمل الإطار وصفا وافيا لأوجه استخدام المنتجات الموحّدة الصادرة عن المكاتب الإحصائية، من قبيل التعدادات والدراسات الاستقصائية، لوضع سياسات للحد من مخاطر الكوارث تكون مرتكزة على الأدلة.

٣٢ – وإقراراً بمساهمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في وضع توصيات وتوجيهات بشأن الإحصاءات المتعلقة بالكوارث، قررت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والأربعين، مضاعفة الجهود المبذولة على الصعيد العالمي في هذا الصدد بالاستفادة من أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرها من اللجان. وتعمل اللجنة في الوقت الراهن مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على إضفاء الطابع العالمي على إطار الإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ خلال الدورة الحادية والخمسين للجنة الإحصائية. ويرد بيان لما أحرزت هذه الهيئات من تقدم في التقريرين التاليين: ESCAP/74/24 و E/CN.3/2019/16.

٣٣ – وفي عام ٢٠٢٠، سوف تستضيف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤتمرا وزاريا بمناسبة استعراض منتصف المدة لحالة تحقيق الهدف المعنون ”عدم إهمال أي أحد“ في إطار عقد التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية للفترة ٢٠١٥–٢٠٢٤. واللجنة، إذْ تلاحظ أن نُظم التسجيل المدني تمثّل مصدرا لحوالي ٦٧ مؤشرا من المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وقد تكون مصدرا لها بل ينبغي أن تكون كذلك، تستكشف إمكانية الاضطلاع بجهود في مجال الدعوة لتوجيه مزيد من الانتباه

لأهمية نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية التي يكون أداؤها جيدا[11]. وتعكف اللجنة مع شركائها على التباحث في هذا الصدد بشأن مناسبتين هما المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ والمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٩.

٣٤ - وفيما يتعلق بالاستثمار في مجال الإحصاءات، توجد عدة أنشطة في مجال التنمية الإحصائية قيد التنفيذ أو مقررة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فقد عملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الدول الأعضاء على تجريب استخدام البيانات الجغرافية المكانية، متكاملةً مع الإحصاءات الرسمية، لدعم أهداف التنمية المستدامة[12]. وقد عُرض هذا العمل في عام ٢٠١٨ خلال مؤتمر الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية المعني بتحسين الإحصاءات من أجل حياة أفضل، الذي نُظِّم بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحظي بانطباعات إيجابية واهتمام كبير. وتقوم اللجنة أيضا بتقديم دعم مباشر إلى العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية في ما تجريه من تجارب بشأن استخدام بيانات الهواتف المحمولة لأغراض الإحصاءات الرسمية. وأجرت اللجنة بحوثا تتناول مسألة إضفاء التكامل على استقصاءات الأسر المعيشية وبيانات تعداد السكان لدعم قياس الفقر، وشاركت في استضافة حلقة عمل إقليمية بشأن استخدام البيانات عن رصد الأرض في الإحصاءات الرسمية بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣٥ - غير أن الدول الأعضاء تطمح إلى المزيد. فالمكاتب الإحصائية الوطنية تود استغلال مجموعة متنوعة من البيانات، بما فيها البيانات الإدارية وبيانات أجهزة المسح والهواتف المحمولة والبيانات الجغرافية المكانية، أو أن الوزارات التي تتبع لها هذه المكاتب تطلب منها أن تقوم بذلك. وتتمتع عدة بلدان آسيوية بالعضوية في الفريق العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، الذي يتيح قيادة مُرحّب بها في هذا الميدان، فيما تعمل اللجنة بنشاط على تشجيع أنشطة الفريق العامل العالمي لدى الأوساط الإحصائية على نطاق أوسع في آسيا والمحيط الهادئ. فاللجنة، بصفتها عضواً في الفريق، أدرجت استخدام طائفة واسعة من مصادر البيانات في ثنايا كل إسهام من إسهاماتها الأربعة في منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، الذي عُقد في عام ٢٠١٨. وتقوم اللجنة أيضا بتنظيم نشاط جانبي مشترك مع شعبة الإحصاءات، سيُعقد في ماليزيا في عام ٢٠١٩ على هامش الدورة الثانية والستين للمؤتمر العالمي للإحصاء الذي يعقده المعهد الإحصائي الدولي، وذلك بهدف تبادل المعارف وبناء المهارات على نطاق آسيا والمحيط الهادئ في مجال استخدام مصادر البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية. ونُظّمت أيضا دورة خاصة بموضوع محدد للمؤتمر في عام ٢٠١٩. وفي عام ٢٠١٩، وخلال أسبوع آسيا والمحيط الهادئ للإحصاءات الاقتصادية، سيُعقد منتدى سنويا لتقديم وتبادل البحوث العلمية بشأن تحسين الإحصاءات الاقتصادية، ينصب التركيز فيه على الورقات التي تبرهن على استخدام مصادر البيانات البديلة لأغراض الإحصاءات الرسمية.

٣٦ - ويتعين أيضا إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالترويج لبرنامج عصرنة الإحصاءات الرسمية التابع لمعهد

(١١) انظر: Samuel Mills and others, *Civil Registration and Vital Statistics (CRVS) for Monitoring the Sustainable Development Goals*، ورقة أُعدت لدورة التعلم الإلكتروني التي نظّمها البنك الدولي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، في أيار/مايو ٢٠١٧.

(١٢) انظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شعبة الإحصاءات، ”تقرير عن فحص القدرات في مجال الإحصاءات الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٧“.

بحوث النظم البيئية والذي يتقدم منح لجولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، لدى الأعضاء في اللجنة من الدول والمنتسبين. وترحب اللجنة أيضا بالدعم المقدم من معهد البحوث لما يُضطلع به من أعمال جغرافية مكانية وإحصائية بشأن المحيطات، وبنظامها الموحد لمراكز البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وستقوم اللجنة أيضا بالترويج للشراكات والسعي إلى إقامتها، بطرق منها مثلاً ترتيبات التوأمة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بهدف دعم ما تبذله الأوساط الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ من جهود بغية استغلال استخدام مجموعة واسعة من البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية.

٣٧ - وتستعرض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بصفتها لجنة إقليمية، التقدم المحرز في المنطقة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ففي عام ٢٠١٧، لم يتسنَّ الإبلاغ على الصعيد الإقليمي إلا عما نسبته ٢٥ في المائة من المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وبذلك ما زال يتعين قطع شوط طويل كي يتسنى سد الثغرات التي تعتري الإحصاءات الرسمية لقياس مدى الفهم التام للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويشكّل استخدام طائفة واسعة من مصادر البيانات لأغراض المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة أحد السبل الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف. ويمثّل استخدام مجموعة واسعة من الإحصاءات، إضافةً إلى تلك التي درجت العادة على النظر فيها لأغراض الإحصاءات الرسمية، خيارا آخر.

٣٨ - وعلى نحو ما يرد في *التقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٧*، أجرت اللجنة اختبارا لحالة استخدام ستة مؤشرات بديلة مستمدة من مصادر إحصاءات رسمية حيث ما زالت المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة قيد الإعداد. وفي تقرير عام ٢٠١٨، ستقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تحليلا للحالات التي يمكن فيها استخدام طائفة واسعة من مصادر البيانات في الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية المستدامة.

٣٩ - وتلتمس أيضا البلدان والشركاء في التنمية في آسيا والمحيط الهادئ المشورة والمساعدة بشأن تذليل صعوبة كبيرة يطرحها إشراك المستخدمين تتمثل في تقديم التقارير والإبلاغ بشأن المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٠ - وتصدر الأمم المتحدة عدة أنواع من التقارير وتبلغ عن التقدم المحرز بعدد من الطرق، منها ما هو عالمي وقطاعي وإقليمي. فعلى سبيل المثال، يُعرض في *تقرير عام ٢٠١٨ بشأن أهداف التنمية المستدامة*[١٣] تحليل إحصائي وصفي للمؤشرات العالمية المختارة لكل هدف من الأهداف البالغ عددها ١٧ هدفا. وفي *التقرير المرحلي بشأن أهداف التنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٧*، تعرض شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية تحليلا للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات على الصعيد الإقليمي، استناداً إلى المؤشرات العالمية الرئيسية، وإلى عدد صغير من المؤشرات البديلة المستمدة من مصادر البيانات الرسمية حيث لا تتوافر بيانات كافية لأي هدف محدد من الأهداف المذكورة.

٤١ - ومن التقارير الأخرى تقرير مؤسسة برتلسمان ستيفتونغ (Bertelsmann Stiftung) وشبكة حلول التنمية المستدامة بشأن مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة، الذي يتضمن ترتيبا

(١٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.I.6.

للمنجزات القطرية بشأن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ باستخدام مجموعة مؤلفة من المؤشرات العالمية ومؤشرات وإحصاءات مستمدة من مصادر البيانات الرسمية وغير الرسمية[١٤].

٤٢ - ورغم أن تلك التقارير تلبي مختلف احتياجات صانعي القرارات، فإنها تشكّل تحديات ماثلة أمام خطة عام ٢٠٣٠ ذات الطابع القطري وإصدار خطابات متسقة عن التقدم. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع البلدان على بناء قدرتها على الإبلاغ وتنمية مهاراتها في مجال الاتصال. وتقدم اللجنة أيضا أدوات وتوفر أساليب لقياس التقدم بهدف تعزيز القدرات في مجالَي المتابعة والاستعراض على الصعيدين القطري والإقليمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها. وستصدر اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٩، إضافةً إلى ذلك، وصلة شبكية إقليمية إلى المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، وأداةً موجهة للبلدان لتستخدمها في تقييم ما تحرزه من تقدم استناداً إلى غايات هذه الأهداف.

٤٣ - وتعمل اللجنة أيضا داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مع مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، على عرض الأدوات والمنهجيات اللازمة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتؤدي اللجنة دورا فعالا في المناقشات التي تجري مع الأفرقة القطرية بشأن مختلف ما يوجد لديها من أنواع الإبلاغ، ومزايا ومساوئ كل نوع منها وما يمكن أن ينشأ عن ذلك من إشكالات. ويمكن أن تشمل مواضيع المناقشة التصنيفات القطرية، واستخدام مصادر البيانات غير الرسمية، وحالة التباعد عن المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

٤٤ - وتقيم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ شراكات مع مكتب لجنة الإحصاءات التابعة لها لمناقشة تقديم التقارير والإبلاغ بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتدعو اللجنةَ الإحصائية إلى مناقشة مسألة التعامل مع مختلف التحديات التي يطرحها تقديم التقارير والإبلاغ، بالنظر إلى كون الاتساق مسألة ذات طبيعة عالمية وإقليمية ووطنية.

٤٥ - وتشكّل لجنة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نفسها منتديَين حكوميَين دوليَين رئيسيَين لإشراك المستخدمين وتوظيف الاستثمار في مجال الإحصاءات. وباعتماد الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، تكون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد وافقت على ما يلي:

(أ) دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ رؤيتها وإطار عملها الجماعيَين بشكل متكامل وفي ضوء خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(ب) مواصلة تعاونها مع الشركاء في التنمية والجهات المعنية الأخرى، لضمان تنفيذ الإعلان والرؤية وإطار العمل الجماعيَين تنفيذا مستمرا ومنسقا وفعالا؛

(١٤) انظر: Jeffrey Sachs and others, *SDG Index and Dashboards Report 2018: Global Responsibilities – Implementing the Goals* (Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, New York, 2018).

(ج) إعداد لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان، كل سنتين، لكي تستعرضها لجنة الإحصاءات؛

(د) تقديم نتائج الجزء الرفيع المستوى من الدورة السادسة للجنة الإحصاءات، بما في ذلك الإعلان، إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الخامسة والسبعين، المقرر عقدها في عام ٢٠١٩؛

(هـ) تنظيم مؤتمر منتصف المدة في عام ٢٠٢٤، حسب الاقتضاء، لقياس مدى النجاح وللتفكير في ما عليها من التزام.

مجال العمل باء: ضمان جودة الإحصاءات وبناء الثقة فيها

٤٦ - تشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، منذ عام ٢٠١٢، في المناقشات التي تجري في أوساط الخبراء العالميين بشأن وضع إطار وطني عام لضمان الجودة وتنفيذه وبناء القدرات بشأنه. وتشارك اللجنة في الوقت الراهن بنشاط في مناقشات الخبراء بشأن تحديث الإطار العام ووضع دليل للأمم المتحدة لتنفيذه (انظر E/CN.3/2019/6).

٤٧ - وتكتسي الثقة في الإحصاءات الرسمية أهمية أساسية لأعمالنا. فقد جمعت دورة استثنائية عُقدت في عام ٢٠١٨، بالاقتران مع مؤتمر الرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية، أعضاء الأوساط الإحصائية الرسمية لمناقشة أهمية ضمان جودة الإحصاءات وبناء الثقة فيها باعتبار ذلك أساساً للطلب على الإحصاءات. وليست منطقة آسيا والمحيط الهادئ استثناءً من تلك القيمة، ولذلك تواصل جهودها المبذولة لبناء الثقة في النُّظم الإحصائية الوطنية والإحصاءات الرسمية.

٤٨ - وستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ العمل مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن تنظيم سلسلة حلقات دراسية مواضيعية جديدة من المؤتمرات الإقليمية المعنية بإدارة شؤون المكاتب الإحصائية في أوقات التغيير. وستجمع هذه المؤتمرات بين كبار الإحصائيين من جميع أنحاء المنطقة لتبادل ما لديهم من خبرات ومعارف استعداداً لتلبية ما للنُّظم الإحصائية الوطنية من احتياجات متغيرة.

٤٩ - ويشكّل ميدان التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مجالا محددا من المجالات التي يتعين فيها بناء الثقة. فالكثير من الإحصاءات الحيوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما زالت تُستخرج من الدراسات الاستقصائية. وستواصل اللجنة الدعوة إلى الاستعانة في إنتاج الإحصاءات الحيوية بالبيانات المستمدة من نظم التسجيل المدني، بما في ذلك بالتعاون مع الشركاء العالميين.

٥٠ - وتنطوي أوجه التطور في مجال نُظم الهوية القانونية على احتمال أن تؤثر على الثقة في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ولذلك تواصل اللجنة التحلي باليقظة إزاء التطورات المتعلقة بنظم الهوية القانونية، وإزاء ما يُحرز من تقدم مستمر في جميع أنحاء أفريقيا وغيرها من المناطق، وتعمل على تدعيم أهمية وجود نُظم للتسجيل المدني والإحصاءات الرسمية موثوقة وذات أداء جيد.

مجال العمل جيم: استخدام الإحصاءات المتكاملة للتحليل الشامل

٥١ - تكتسي المحيطات أهمية حيوية للمناخ والاقتصاد العالميَين، إلا أنها تتعرض للتدهور بفعل الإفراط في استغلال الموارد السمكية، والتلوث، وتغير المناخ. وتتسم السياسات التي تؤثر في المحيطات بالتجزُّؤ شأنها شأن البيانات الحالية المتعلقة بهذا الموضوع. فتوحيد إدارة شؤون المحيطات يتطلب حسابات محيطات موحدة. وتتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ريادة مبادرة لإقامة الشراكات لإعداد حسابات للمحيطات تستند إلى نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية. وتستغل اللجنة دورها التنظيمي لإقامة شراكات يُرجى منها أن تسهم في زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالمحيطات وتفهّمها والتعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ سلامتها. وقد وافقت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والأربعين، على مقترح اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتولّيهما قيادة عملية إعداد توجيهات إحصائية بشأن حسابات المحيطات في إطار عملية تنقيح نموذج المحاسبة التجريبي للنظم الإيكولوجية المرتبط بنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية (انظر E/CN.3/2019/15).

٥٢ - وتعمل اللجنة حاليا على تعزيز أنشطتها دعماً لجهود إضفاء التكامل على البيانات. فهي تعكف تحديداً على توسيع نطاق ما تضطلع به من أنشطة مع الدول الأعضاء لتنمية قدرات هذه الدول في مجال إدماج مصادر البيانات التقليدية، مثل البيانات المستمدة من الاستقصاءات والتعدادات والمصادر الإدارية، مع بعضها البعض ومع مجموعة واسعة من البيانات، من قبيل بيانات أجهزة المسح والهواتف المحمولة والبيانات الجغرافية المكانية، وذلك لأغراض الإحصاءات الرسمية.

٥٣ - وترحب اللجنة بالدعم المستمد من الشراكات الإنمائية في هذه المجالات، لا سيما الدعم الذي يقدمه شركاء المكاتب الإحصائية الوطنية في التوأمة مع البلدان في المنطقة لبناء المعارف وتنمية المهارات والقدرات.

مجال العمل دال: عصرنة طرق أداء العمل الإحصائي

٥٤ - كما يرد في الرؤية وإطار العمل الجماعيَين، أعطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الأولوية لعصرنة النُّظم الإحصائية. ويتركز ما تقدمه اللجنة من دعم في هذا الصدد على ثلاثة مجالات هي: تدعيم سجلات الأعمال؛ وزيادة جودة نُظم التسجيل المدني وشموليتها؛ وتحسين القدرة التقنية للبلدان على تبادل البيانات والبيانات الوصفية. ولتحقيق هذه الغاية، تعاونت اللجنة مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على استضافة حلقة عمل إقليمية مخصصة لتبادل البيانات الإحصائية والوصفية عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٥٥ - واستهلت اللجنة جهودا لدعم البلدان في عصرنة طرائق أداء عملها الإحصائي. ففي عام ٢٠١٨، ساعدت اللجنة دولة من الدول الأعضاء على المشاركة في حلقة عمل خاصة بالمدربين لتعلُّم عملية التبادل وعلى نقل تلك المعرفة في وقت لاحق إلى زملاء آخرين في النظام الإحصائي الوطني. وتعاون خبراء من مكاتب إحصائية وطنية ومصارف مركزية ووكالات دولية ومن القطاع الخاص على تحديد الإشكالات وتسويتها والعمل من أجل وضع معيار لذلك. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التبادل للمعارف والتعاون بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة إلى تسريع وتيرة العمل المتعلق بعصرنة طرائق أداء العمل الإحصائي في المنطقة.

٥٦ - وستواصل اللجنة أيضا زيادة تركيز اهتمامها بوجه عام على عصرنة العمل الإحصائي. فعلى وجه الخصوص، وكما ذُكر سابقاً في هذا التقرير، توجد عدة أنشطة في مجال التنمية الإحصائية قيد التنفيذ أو مقررة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بهدف تشجيع تكثيف التعاون المناسب بين القطاعين العام والخاص على نحو شفاف وخاضع للمساءلة بغية استغلال إسهامات البيانات الواسعة والمتنوعة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما يشمل معلومات عن رصد الأرض ومعلومات جغرافية مكانية، مع ضمان السيطرة الوطنية على زمام الأمور في سياق دعم تحقيق التقدم ورصده. وتتوقع اللجنة، إذا لقيت النجاح في ذلك، أن تشهد استخدام طائفة أوسع من البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجري بقيادات قطرية وفي الإصدارات المقبلة من *التقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ*. ويحرص أعضاؤها اللجنة من الدول والمنتسبين على ذلك، فيما يحظى الدعم المتواصل المقدم من الشركاء العالميين، لا سيما الفريق العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، بتقدير كبير. وستكون التوأمة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب موضع ترحيب كبير أيضا.

مجال العمل هاء: تنمية مجموعة المهارات المطلوبة

٥٧ - أُنيطت بالمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، وهو مؤسسة إقليمية تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مهمة أن يقوم، عن طريق تدريب ذي منحى عملي للإحصائيين الرسميين، بتعزيز قدرات الأعضاء والأعضاء المنتسبين من البلدان النامية وقدرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المنطقة على جمع الإحصاءات وتحليلها ونشرها وإعداد إحصاءات عالية الجودة في الوقت المناسب يمكن استخدامها في تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأُنيطت بالمعهد أيضا مهمة مساعدة هؤلاء الأعضاء والأعضاء المنتسبين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على بناء القدرات في مجال التدريب الإحصائي والأنشطة الأخرى المتصلة بذلك أو تعزيز ما هو قائم منها[١٥].

٥٨ - ومنذ إنشاء المعهد في عام ١٩٧٠، ما فتئت الدول الأعضاء في اللجنة تعتمد عليه في إمدادها بتدريب إحصائي في المنطقة يتسم بالفعالية والشفافية والدينامية وتولي دور الريادة في هذا التدريب وتنسيقه. وقد أعربت اللجنة، في دورتها الرابعة والسبعين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٨، عن تقديرها للعمل الذي يضطلع به المعهد، بما في ذلك التدريب الإحصائي الذي يقدمه دعماً لتنفيذ خطة ٢٠٣٠. واقترحت اللجنة مواصلة تعزيز مسار عمل المعهد، بطرق منها تنظيم دورات تدريبية للتعلم الإلكتروني بشأن قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والتدريب في مجال الإحصاءات المتعلقة بالكوارث وبتغير المناخ وتطبيق واستخدام نُظم المعلومات الجغرافية والبيانات الضخمة لإنتاج الإحصاءات الرسمية (ESCAP/74/44، الفقرة ١٣٢).

٥٩ - وتتماشى البرامج التدريبية التي يدريها المعهد مع الرؤية وإطار العمل الجماعيَين وخريطة الطريق الإقليمية.

(١٥) انظر قرار المجلس ٣٦/٢٠٠٥، المرفق، الفقرة ٤.

٦٠ - وتعمل اللجنة، عن طريق المعهد وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على تعزيز شبكة معاهد التدريب في آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، يتعاون المعهد والشعبة مع دائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية التابعة للاتحاد الروسي والمعهد العالي للاقتصاد التابع لجامعة البحوث الوطنية في موسكو على إعداد وتنفيذ برامج تدريبية باللغة الروسية تجري عن بعد أو بالحضور الشخصي، لتلبية احتياجات البلدان في منطقة آسيا الوسطى. وبالتعاون مع المكتب دون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ التابع للجنة، يعكف المعهد والشعبة أيضا على وضع برنامج بالعمل مع جامعة جنوب المحيط الهادئ، ينصب التركيز فيه على ثلاثة مجالات محتملة هي: الإحصاءات الرسمية والإحصاءات البيئية، ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، لصالح البلدان الواقعة في منطقة المحيط الهادئ.

رابعا - التعاون والتنسيق

٦١ - ينص أحد المبادئ الرئيسية من الرؤية وإطار العمل الجماعيَين على إعادة مواءمة تركيز الاهتمام في المبادرات التعاونية القائمة وزيادته نحو التسريع بوتيرة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وما زالت اللجنة، باتخاذها من هذا المبدأ قاعدةً توجيهية، تسترشد بعدة مبادرات إقليمية في مجال تنمية القدرات تشرف عليها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. ومن هذه المنظمات الفريق التوجيهي للبرنامج الإقليمي لتحسين الإحصاءات الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ، والفريق التوجيهي الإقليمي المعني بالإحصاءات السكانية والاجتماعية، والفريق التوجيهي الإقليمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ، وفريق الخبراء المعني بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ، واللجنة التوجيهية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ المعنية بالاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية.

٦٢ - وستُشكَّل جماعات افتراضية للممارسين، بعد أن تقوم الأوساط الإحصائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بإنشاء الآليات الإقليمية المعنية بالإحصاءات المتكاملة والابتكار على سبيل الأولوية، وذلك أثناء الدورة السادسة للجنة الإحصاءات التابعة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٣، أنشأ مكتب لجنة الإحصاءات الشبكة المعنية بتنسيق التدريب الإحصائي في آسيا والمحيط الهادئ، التي أصبحت تضم الآن في عضويتها ٢٥ من البلدان والمنظمات الدولية. ورغم أن الشبكة تواجه بعض الصعوبات المتعلقة بالتزام الأعضاء وتنفيذ الأهداف، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعمل معها على التعجيل بوتيرة تبادل المعارف عن طريق تبادل مواد التدريب وتوسيع نطاق مواضيع التدريب (انظر ESCAP/CST/2018/4).

٦٤ - وإضافةً إلى العمل مع الأفرقة التوجيهية، تتعاون اللجنة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في إطار الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، ومع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عدد من المجالات المواضيعية، مثل حسابات المحيطات، والإحصاءات المتعلقة بالكوارث، والبيانات الضخمة. والشعبة عضو في جميع الأفرقة التوجيهية الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، تقوم اللجنة بتعزيز آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ لتيسير الأخذ بنهج منسَّق لتنمية القدرات الإحصائية بين الدول الأعضاء، عن طريق الأفرقة العاملة المواضيعية المعنية بالإحصاءات، والحد من مخاطر الكوارث، والمرونة للإحصاءات المتعلقة بالكوارث، والإحصاءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦٦ - وللمساعدة في تحسين التنسيق على الصعيد الإقليمي، فإن الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في منطقة آسيا والمحيط الهادي، باعتمادها الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، أهابت بالشركاء في التنمية أن يقوموا بما يلي:

(أ) إمداد البلدان بمساعدة منسَّقة تقنية ومالية وتكنولوجية وفي مجال بناء القدرات وضمان حصولها التام على ما يحتفظ به الشركاء في التنمية من بيانات لدعم تنفيذ الرؤية وإطار العمل الجماعيَين وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ب) استشارة المكتب الإحصائي الوطني أو النظام الإحصائي الوطني المعني قبل إجراء أي دراسة أو استقصاء إحصائيَين؛

(ج) مواصلة وضع وتعزيز المعايير الإحصائية الدولية وتقديم الدعم التقني اللازم لتنفيذها.

خامسا - الإجراء المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذه

٦٧ - إن اللجنة الإحصائية مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) تباحث الأهمية العالمية التي يكتسيها الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب والصادر عن الأوساط الإحصائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والنظر في توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد الإعلان باعتباره وسيلة حاسمة الأهمية من وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(ب) الإحاطة علماً بما أحرزته البلدان في آسيا والمحيط الهادئ وأحرزه الشركاء في التنمية من تقدم في تنفيذ الرؤية وإطار العمل الجماعيَين الصادرَين عن الأوساط الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ للنهوض بالإحصاءات الرسمية لأغراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتباحث ما يرد فيها من نُهُج للنهوض بخطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لا سيما عن طريق ما يلي:

'١' التعاون على تعزيز النُّظم الإحصائية الوطنية بغية استغلال مجموعة متنوعة من مصادر البيانات وأساليب الإحصاءات الرسمية والتصدي لتحديات مدى توافر البيانات مع المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، ومن ثم تحقيق قفزة نوعية من عصر الاعتماد على الاستقصاء بالعيِّنات، حسب الاقتضاء (انظر الفقرات ٣٤-٣٦)؛

'٢' التصدي للتحديات المتعلقة بتقديم التقارير والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة لضمان إنتاج خطابات موثوقة ومتسقة عن التقدم على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي (انظر الفقرات ٣٧-٤٤)؛

(ج) دعم النداء الموجه من الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ إلى الشركاء في التنمية لأن تقوم بما يلي:

'١' إمداد البلدان بمساعدة منسَّقة تقنية ومالية وتكنولوجية وفي مجال بناء القدرات؛

'٢' ضمان حصول البلدان التام على ما يحتفظ به الشركاء في التنمية من بيانات؛

'٣' استشارة المكتب الإحصائي الوطني أو النظام الإحصائي الوطني المعني قبل إجراء أي دراسة أو استقصاء إحصائيَين؛

'٤' مواصلة وضع وتعزيز المعايير الإحصائية الدولية وتقديم الدعم التقني اللازم لتنفيذها.